أفكار أولية عن السوق الأوسطية(*)

غسان سلامة

أستاذ العلوم السياسية
في جامعة باريس.

تنتاب العربي هذه الأيام هواجس كبرى. فالدنيا تدور من حوله بوتيرة متسارعة لم يتعودها وهو في الإجمال لم يتوقعها. والنظام الدولي يتغيّر بسرعة فائقة، وقطب دولي كبير اعتبره العربي في الإجمال، ولو دون حماسة كبرى، صديقاً، ينهار انهياراً مريعاً. وتنتشر الجيوش الهائلة على أرض العرب لتدحر طرفاً عربياً اندحاراً ساحقاً. ثم يدعى العرب ليفاوضوا عدواً كانوا يعتبرونه دائماً، فينزل بعض الاتفاق معه من أصقاع الشمال الأوروبي نزول الصاعقة. وتتبع المصافحة التلفزيونية على عشب حديقة البيت الأبيض دعوات حثيثة للصفح عن الغاصب المحتل. بينما يؤكّد لهم أنهم داخلون ولا ريب في منظومات اقليمية تضمهم في ما بينهم كما لم تقدر قوميتهم أن تدمج دولهم يوماً، ومع غيرهم غير المرغوب بمعاشرته، ولا حتى بمجاورته. إن أي تحليل سياسي لما هو حاصل، ينبغي له أن يبدأ، كما في حالات التحليل النفسي في مذهبه الفرويدي، بالتعبير الواضح عن تلك الهواجس، أي بجعل اللاوعي الجماعي قدر الامكان وعياً. بعدها يصبح البحث عن المستقبل ممكناً، ولو لم يكن سهلاً.

أولاً: البوح بالهواجس

١ ـ هاجس الإلحاق

أول الهواجس العربية، هاجس انسلاخ الجزء الفلسطيني ـ الأردني عن الجسم العربي، ودخوله المتين في فلك اسرائيل، وهو هاجس عاشه العربي بقوة بعد اتفاقات كامب ديفيد، ولكن

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «الوطن العربي والتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة» التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في ١٢ ـ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

وإن الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثّل وجهة نظر المؤلف، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز دراسات الوحدة العربية.

قوته أكبر هذه المرة، لأنه كانت لمصر مناعة ليست للطرفين العربيين المدعوين اليوم للانشقاق عن العرب وللالتحاق بالمنظومة الاسرائيلية.

يمثّل هذا الهاجس الصورة الأصغر عن «السوق الشرق أوسطية» وهي تضم عناصر ثلاثة: اسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني العتيد. هذا التحديد المصغّر للسوق تحكّم منذ مؤتمر مدريد بعقل أرباب العمل والاقتصاديين الاسرائيليين الذين رأوا في الإجمال أن انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ولقطاع غزة أمسى أمراً محتملاً وبدأوا التهيئة العملية لتحويل هذا الاحتمال العسكري/ السياسي إلى توقعات ايجابية لمصالحهم على المستوى الاقتصادي.

وقد تعدّدت الندوات الاسرائيلية، والدراسات، في هذا الموضوع. وأبرز الأخيرة دراسة الاقتصادي عزرا سادان، والتصريحات المتكررة لدوف لوتمان وهو رئيس جمعية الصناعيين الاسرائيليين. ويشير الخطاب الاسرائيلي الغالب إلى جنوح نحو مقايضة «السيادة» الاقتصادية الشكلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة مقابل تكريس أشكال متطورة من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية الفعلية. كان الاستثمار الفلسطيني في الأراضي المحتلة مثلاً عاجزاً عن أن يتحقق دون عشرات الأذونات المسبقة، وكانت هذه الأذونات تهدف إلى منع قيام أي توظيف مالي فلسطيني من شأنه أن يؤدي إلى انتاج ينافس الانتاج الاسرائيلي، من هنا علو الصراخ الاسرائيلي من النتائج السلبية المحتملة لأي استقلال فلسطيني فعلي. ذلك أن اسرائيل تجني سنوياً حوالى مليار دولار تصديراً واعادة تصدير نحو الأراضي المحتلة، وهي مصرّة، لا على إبقاء هذا الرقم فحسب، بل على ارتفاعه أيضاً، وعلى ادماج السوق الأردنية به لاحقاً.

الصورة في ذهن أرباب الصناعة الاسرائيلية، هي صورة «نافتا» أي اتفاق التبادل الحر في شمال أمريكا (الولايات المتحدة ـ كندا ـ المكسيك)، بمعنى الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية إلى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكري بالسهولة نفسها التي كانت هذه السلع تلقاها أيام الاحتلال. غير أن الصناعيين الاسرائيليين يطالبون أيضاً بضمانات اضافية هدفها من جانب تعزيز وتمتين الهيمنة الاقتصادية الحالية، ومن جانب آخر اختراق الأسواق العربية من خلال فلسطين ـ الأردن. وبينما سنعود لاحقاً إلى الهدف الثاني، تبدو تلك الضمانات المتعلقة بالهدف الأول كالتالي: انعدام الرسوم والمكوس على البضائع المنتقلة بين اسرائيل والأردن وفلسطين؛ قيام فلسطين والأردن بفرض ضريبة على المبيع على منتجاتهما بحيث لا تكون أدنى ثمناً من البضائع الاسرائيلية المماثلة؛ عدم تطبيق حرية انتقال البضائع على المنتجات الزراعية وهي المنتجات الوحيدة التي يشكل انسيابها الحر منفعة للفلسطينيين وذلك بهدف حماية الزراعة الاسرائيلية الباهظة التكلفة مقارنة؛ تطبيق معايير نوعية للانتاج الصناعي والحرفي الأردني ـ الفلسطيني اسمياً لرفع مستوى هذه النوعية، وعملياً لزيادة تكلفة انتاجها. ومن المفارقات الغريبة أن أرباب الصناعة الاسرائيلية يطالبون اليوم بإقامة نظام حماية اجتماعية وضمان صحي متكامل للعمال الفلسطينيين، وهو أمر لم يتنبهوا له بتاتاً خلال ربع قرن من تعاملهم مع اليد العاملة الفلسطينية. ومن البديهي طبعاً أن هذا الاهتمام الاجتماعي المفاجىء بالعمال الفلسطينيين ليس من باب الحرص الانساني المشروع، وإنما يهدف أيضاً إلى زيادة الكلفة الانتاجية في فلسطين والأردن، بحيث تتضاءل فرص المنافسة قدر الامكان بين السلع ذات المصدر الاسرائيلي وتلك المنتجة في الأردن ـ فلسطين.

هاجس الإلحاق هذا يتعاظم طبعاً عندما ينتقل المرء من هذه المشاريع الاسرائيلية (حتى مع افتراض عدم تحققها جميعاً بفضل الممانعة الأردنية ـ الفلسطينية المحتملة) إلى الدراسة الرائدة التي أنتجها فريق عمل أردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي خلال سنة ونصف، ونشرت نتائجها في مطلع

صيف ١٩٩٣، شهراً قبل الاعلان عن اتفاق أوسلو. وهذه بالفعل أول دراسة مشتركة للفرقاء الثلاثة، بقيادة أمريكية حازمة، تمثّلت بكبار الاقتصاديين من جامعتي هارفارد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا (أم آي تي). وبينما لا تنفي خلاصات هذه الدراسة امكانية اختراق مقبل لأسواق مصر أو سوريا فإنها تركّز على سيناريو أساسي، هو السيناريو المثلث الأضلاع (اسرائيل ـ الأردن ـ فلسطين).

تنطلق هذه الدراسة، هي الأخرى، من مبدأ مقايضة «السيادة الاقتصادية» للكيان الفلسطيني بعدد من التنازلات الأردنية ـ الفلسطينية التي تشجّع المواطن الاسرائيلي على القبول بفكرة التخلي ولو الشكلي عن الأراضي المحتلة. ومن المذهل حقاً أن يخلص منظمو هذا الفريق (وبينهم كبار الاقتصاديين من أمثال ستانلي فيشر وتوماس شلينغ وليونارد هاوسمان) إلى استنتاج مفاده أن كل الاقتصاديين المشتركين اتفقوا على أمور ثلاثة:

أ ـ قيام نوع من «السيادة الاقتصادية الفلسطينية».

ب ـ حرية انتقال السلع والتبادل الحر.

ج ـ هيمنة اقتصادات السوق على الكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة.

أما «السيادة» فهي «الجزرة» المعروضة على الفلسطينيين في كل المشاريع. أما الهدفان الآخران (التبادل الحر واقتصادات السوق) فجمعهما معاً أمر طبيعي في هذه الأيام التي تجعل منهما معاً موضة العصر. ولكن لا يسع المرء إلّا أن يشارك جلال أحمد أمين ارتيابه الشديد من أن أولئك المصريين والعرب الأكثر حماسة لبيع القطاع العام هم أنفسهم الأشد حماسة لقيام السوق الشرق أوسطية أيضاً وللتبادل الحر[١].

تدعو هذه الدراسة، وفقاً للأهداف الثلاثة المتفق عليها بين المشاركين والمذكورة أعلاه، إلى قيام صندوق يعنى بالتنمية والتعاون بين الأطراف الثلاثة بحيث تندمج الاقتصادات الثلاثة وتتكامل. ويرى أصحاب هذه الدراسة أن هذا التكامل ممكن «خلال أشهر» بين اسرائيل وفلسطين، معترفين ضمنياً بوجود هذا التكامل في ظل الاحتلال وبضرورة العمل على استمراره بعد الانسحاب. لذلك فهم يحذّرون بشدة من امكانية وضع نقاط حدودية للجمارك بين هذه الأطراف. وإن حصل «لسوء الحظ» وأقيمت نقاط جمركية، فإن أصحاب الدراسة يدعون الأطراف الثلاثة إلى حصر رسوم الجمارك المفروضة بفترة انتقالية قصيرة جداً.

وبالمقابل تدعو هذه الدراسة إلى عودة العمّال الفلسطينيين إلى سوق العمل الاسرائيلية بسرعة وإنما بأعداد محدودة لا تتجاوز الحد السابق للانتفاضة وربما دونه (مئة ألف عامل). كما تدعو إلى غضّ النظر عن «التجارة غير الرسمية» أي تلك التي تدخل الأردن ـ فلسطين، بينما هدفها الفعلي هو الأسواق العربية الأخرى. وترى الدراسة أن امكانات التعاون السريع هي في مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف، كما أن هناك مجالاً لمنح حرية الاستقرار حيثما شاؤوا للأطباء والمهندسين والمراقبين والمحاسبين. أما صندوق التعاون فأمواله مصدرها الأطراف الثلاثة أنفسها. ونرى في الدراسة تحفظاً سبق ولحظناه في مجال الواردات الزراعية حيث إن هذه الدراسة لا تريد للانتاج الزراعي الفلسطيني أن يغزو سوقي الأردن واسرائيل، فهي تضع عوائق زمنية على ذلك ولا ترى تبادلاً حراً في هذا المجال إلّا بعد مرور سنوات عديدة، لا بل إن الدراسة

(١) انظر افتتاحية مجلة: **الشروق** (١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٣).

تدعو إلى فرض ثمن تجاري واحد (أو على الأقل متقارب) على المياه في البلدان الثلاثة دون أن تتقدم ولا خطوة واحدة في مجال الإقرار بوجود خلل خطير في عملية توزيع المياه كما هي جارية الآن.

هذا الميل الواضح لأخذ الهواجس الاسرائيلية بعين الاعتبار في المجال الزراعي والمائي ينتفي تماماً عند البحث في الانتاج الصناعي. هنا تدعو الدراسة إلى حرية التبادل التامة والفورية بين الأطراف الثلاثة، وتخلص إلى أن تطوير الصناعة الفلسطينية يجب أن يكون متوجهاً نحو التصدير إلى البلدان العربية الأخرى. بكلام أوضح: الصادرات الصناعية الاسرائيلية تدخل بحرية إلى السوق الفلسطينية ـ الأردنية بينما تسعى الصناعة الفلسطينية للحصول على سوق ثالثة خارج اطار المثلث الأردني ـ الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ومن البديهي أن هذا الترتيب منحاز إلى جانب اسرائيل: فدخول المنتجات الاسرائيلية سوق فلسطين ـ الأردن مضمون، بينما دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية أسواقاً ثالثة مجرد احتمال مرهون بقيام هذه الصناعة أولاً، وبتمكنها من دخول أسواق لا علاقة لاسرائيل بها مبدئياً في مرحلة لاحقة. ويتأكد هذا الانحياز أيضاً في مجال سوق العمل حيث تحدد الدراسة سقفاً للعمالة الفلسطينية الوافدة إلى اسرائيل، وتدعو إلى فرض نوع من الضريبة على مدخولها يؤمن عدم قيام ضغط لمزيد من انتقال العمالة نحو اسرائيل.

إن هذا النزر القليل من المعلومات المتوفرة حول قيام سوق على شاكلة «نافتا» في المثلث الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ الأردني إنما كان هدفه البوح بعض الشيء بما يشعر به العربي من هاجس الإلحاق. ويزداد هذا الهاجس حدّة عندما ينظر المرء نحو الأرقام المتداولة. فالسوق الأوروبية المشتركة تضم ١٢ دولة لا فوارق هائلة في مستوى نموها. أما «نافتا» فهي تكريس لهرمية واضحة فيها جبّار اقتصادي (الولايات المتحدة) وشريك أصغر (كندا) وشريك ملحق (المكسيك). غير أن في مثلثنا هذا الذي يريد دوف لوتمان وغيره تحويله إلى «نافتا» مشرقية، فلا تقارب في امكانات الأطراف الثلاثة المكوّنة له، ولا هرمية تدرجية كما في «نافتا» الأمريكية، إنما ما يشبه إلحاق اقتصادين صغيرين، هشّين، ضعيفين، باقتصاد جبّار طموح. وذكر بعض الأرقام هنا للتذكر فحسب لا يمكن أن يضرّ، بناء على معطيات سنة ١٩٩١، وقد قمنا بتدوير هذه الأرقام لجعلها أوضح.

ـ هناك أولاً خلل هائل في حجم الاقتصادات الثلاثة، بمعنى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلي يفوق نظيره الأردني ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠ مرة. ولو أخذنا بوجهة نظر الاقتصاديين الذين يؤكدون أن نظام التبادل الحر ينفع الأطراف الضعيفة فيه (مما يفسّر تقبل المكسيكيين اجمالاً فكرة «نافتا») فلا ريب أن نظاماً كهذا يقوي أيضاً الإمكانات الرأسمالية في الدولة الأقوى. وإلّا لما فهمنا لا حماسة أرباب الصناعة الأمريكان لـ «نافتا» (مع وجود معارضة لها في الولايات المحاذية للمكسيك يعبّر عنها روس بيرو خصوصاً) ولا حماسة زملائهم الاسرائيليين لـ «نافتا» مثلثة مشرقية.

ـ هناك خلل ثانٍ في توزيع الناتج على السكّان، هو نتيجة واضحة للخلل السابق، فهو أقوى في اسرائيل ٦ مرات منه في الضفة والقطاع، وأكثر من ١١ مرة في اسرائيل منه في الأردن. وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية على الأردن وفلسطين من قيام نظام تبادل حر فالسؤال يبقى قائماً: ألن يسعى الطرف الأقوى (اسرائيل) على الأقل للحفاظ، وفي الأرجح لتحسين مستوى معيشته

بحيث يبقى عالياً (قريباً في الواقع من المعدلات السارية في الدول الصناعية المتقدمة)؟ ثم إن هناك سؤالاً آخر: ما هي بالضبط الفئات الاجتماعية في الأردن ـ فلسطين التي ستستفيد من هذا النظام بعد إقراره: هل ستكون المنافع عامة أم سيستأثر بها الوسطاء المنخرطون بجد في هذا النظام على حساب العموم؟ من هنا ضرورة التنبّه للفئات الاجتماعية التي تبدو أكثر تأهلاً للانخراط في هذه العملية الاندماجية مقارنة بالنشاطات الاقتصادية المهددة بهكذا عملية. ذلك أن انخراطاً مؤسسياً في منظومة اقتصادية له من النتائج الاجتماعية والسياسية ما من شأنه المسّ بالبنية التقليدية للمجتمعات المعنية.

ـ ويبرز الخلل أيضاً في موقع الصناعة داخل الناتج القومي للأطراف الثلاثة: فهي تمثّل ٢٢ بالمئة من الناتج الاسرائيلي وحوالى ١٣ بالمئة في الأردن وفقط ٧ بالمئة في الضفة والقطاع، مما يجعل فلسطين إحدى أدنى الكيانات في العالم في حصة الصناعة من الناتج العام.

ـ ويتضح الخلل أيضاً في موضوع العمالة، إذ ستكون فلسطين (وربما الأردن) في موضع المطالب بإيفاد عمالة واسعة نحو الاقتصاد الاسرائيلي. وفي بعض مراحل الاحتلال شكّل العمل في اسرائيل حوالى نصف الناتج القومي في قطاع غزة وثلث الناتج في القطاع والضفة معاً. لذلك سيجد الجانب الأردني ـ الفلسطيني نفسه في وضع محرج: فإما أن يسعى إلى دفع أكبر حجم من العمالة نحو اسرائيل ويفوز بذلك، فيرتبط اقتصاده بصورة دونية بالاقتصاد الاسرائيلي، وإما أن يعمل على القبول بالقيود المتوقعة على انتقال العمالة فيتحمل أعباء ضغط العاطلين عن العمل، المتحولين إلى نوع من «لوبي» أو قوة ضاغطة لمزيد من الاندماج في الاقتصاد الاسرائيلي.

ـ وإن نحن ربطنا ما سبق باستمرار تدفق المهاجرين اليهود إلى اسرائيل، وهو أمر لا يقوم ما يمنعه ولا يتوقع ذلك في القريب المنظور، لوجدنا أن الموجة الأخيرة (١٩٧٩ ـ ١٩٩٢) قد أدّت عملياً إلى ارتفاع مستوى البطالة في اسرائيل من نسبة ٤.٨ بالمئة سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ١١ بالمئة سنة ١٩٩١. مما يعني أن الحكومة الاسرائيلية ستسعى بصورة طبيعية، كما هي الحال الآن في مختلف دول أوروبا الغربية لحماية عمالتها الوطنية تجاه الوافدين. أكثر من ذلك فإن مستوى البطالة الاسرائيلية يمكن ربطه بالذات مع الدعوات المتكررة لإقرار مبدأ حق المهنيين (أطباء، مهندسون، صيادلة، أساتذة) بالعمل حيثما شاؤوا وفقاً لقانون التبادل الحر. وإذا تم هذا الربط أمكن تصور حال تصدّر فيها فلسطين عمالة غير متخصصة بخسة الثمن نحو ورش البناء الاسرائيلية، بينما يقيم في فلسطين (وربما في الأردن) آلاف من الفائض المهني المتخصص الذي لا يجد له عملاً في اسرائيل في مجالات الصحة والهندسة والتقانة (التكنولوجيا) والتعليم.

ـ وإن نحن سلّمنا بقيام صندوق تنمية وتعاون، فمن الواضح أن امكانية اسرائيل الاستدانة في السوق الدولية أقوى مرات ومرات من امكانات الأردن (المثقل بنحو ١٠ مليارات دولار من الديون الخارجية) أو فلسطين (المنطلقة من نقطة الصفر)، علماً بأن المصارف العالمية تشيد دوماً بقدرة اسرائيل على الوفاء بديونها وبانعدام خطر التوقف عن التسديد فيما يخصها. هل علينا إذن أن نتوقع نشاطاً مالياً لذلك الصندوق تقوم فيه اسرائيل عملياً بضمان تسديد القروض المقدمة لكلٍ من فلسطين والأردن، بما يعني ذلك من الإلحاق السياسي الضمني بين الضامن والمضمون؟

نعم إن هاجس الإلحاق الاقتصادي، بنتائجه السياسية والاجتماعية الكبيرة، له مجال واسع لكي تتضح صحته. ويقيني أن الحكومة الأردنية تعبّر بوضوح عنه منذ أسابيع عديدة. ولا ريب

أن كلًّا من عمّان وعاصمة الكيان الوليد ستنظران بكثير من الحذر إلى هذه المشاريع والاقتراحات، وستحاولان إعادة النظر فيها وتمحيصها والتمنع عن قبول بعضها. وقد يستطيع الأردنيون والفلسطينيون أيضاً أن يتّكلوا على مصادر قوة اقتصادية عربية كي يواجهوا هذه الخيارات الآيلة إلى تحويل الاحتلال الشامل إلى نوع من الهيمنة والإلحاق في الاقتصاد والمال. ولكن ما لا يجب نسيانه أبداً، سيما وأن هاجس الإلحاق حقيقي، هو أن المآرب الاقتصادية قوية جداً في اسرائيل. ومن الحجج التي استعملها رئيس حكومة اسرائيل مراراً وتكراراً للدفاع عن اتفاق أوسلو أمام برلمانه هو أن السلام سيسمح لإسرائيل برفع مستوى صادراتها من ١١ إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً قبل سنة ١٩٩٥. ومن الحجج الأخرى المستعملة بكثرة اشارات ليست دائماً واضحة إلى أسواق الخليج وأسواق المغرب والتطبيع معها، وهو ما كان يستحيل حصوله لولا الاتفاق مع منظمة التحرير. ويعتبر الاسرائيليون في الإجمال أن للانسحاب ثمناً على فلسطين أن تدفعه في المجال الاقتصادي، إن كسوق شبه حصرية لاسرائيل أو أيضاً كمعبر نحو الأسواق العربية الأخرى. وهكذا يختلط في الذهن العربي هاجس الإلحاق الذي ذكرنا مع ما يمكن أن نسمّيه هاجس الاختراق «للجسم العربي» بأكمله.

٢ ـ هاجس الاختراق

كي يلمس المرء هاجس الاختراق، ما عليه إلّا أن يطّلع ولو بسرعة على التقرير الذي رفعه البنك الدولي إلى الهيئة المشرفة على «مسيرة السلام» وبالذات إلى لجنة «التعاون الاقتصادي» في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف. فالاختراق شعور ينتابك منذ الصفحة الثالثة مع تفصيل مشاريع الطرق التي ينبغي بناؤها، وأولها ربط تركيا بمصر بطريق واسعة تخترق سوريا فلبنان فاسرائيل، وثانيها طرق تنطلق من اسرائيل نحو الأرض المحتلة فالأردن، ومن شأنها، يقول التقرير «فتح الباب أمام اندماج اقتصادي أسرع وتيرة»؛ وهذه الطرق خمس: طولكرم/ أربد؛ طولكرم/ نابلس/ عمان؛ قلقيلية/ نابلس؛ القدس/ أريحا/ جسر اللنبي؛ رفح/ غزة/ القدس/ عمان وهي كلها طرق تربط اسرائيل بالداخل الفلسطيني وبالتالي الأردني والعربي. وبينما يرى البنك الدولي أهمية فائقة لتطوير هذه الطرق المخترقة، فهو لا يبدي اهتماماً حقيقياً بطرق لا تعبر اسرائيل أو تربطها بالداخل مثل طريق بيروت ـ دمشق (إذ نظر إليها على أنها ذات مردود ضعيف وتكلفة عالية)، أو طريق العقبة ـ العراق أو بشبكة الطرق في اليمن والجزيرة العربية.

ولا يرى التقرير أيضاً فائدة اقليمية كبرى من تطوير ميناء بيروت أو من تحسين مطار بيروت الدولي. ولكنه يهتم اهتماماً شديداً بربط شبكة الكهرباء بين اسرائيل وفلسطين والداخل العربي. والواقع أن التقرير يهتم كثيراً بشبكة الطرق في المغرب كما يخصص نصف الاستثمارات ذات الأولوية لخط أنابيب الغاز من الجزائر إلى المغرب فأوروبا. ولكنه، بالمقابل، في ما يخص المشرق، فإنه لا يرى مشروعاً له صفة الأولوية لا يمر مباشرة باسرائيل أو يفيدها. وكأن صفة «الاقليمية» لا تتأمن في المشرق دون اشتراك اسرائيل. ويمكن المرء أن يتصور رغبة اسرائيلية واضحة بجعل موانئها البحرية الثغر الطبيعي نحو الأردن والعراق ودول الخليج، وبتشجيع دول النفط على اختيار مصبات لخطوط الأنابيب على الشاطىء الاسرائيلي، وباعتبار مطار اللد محطة انتقال طبيعية من عموم المنطقة إلى أوروبا وأمريكا. إنها في الواقع اعادة تحديد اقليمية واسعة لدور اسرائيل في المنطقة تجعلها قبلة اقتصادية لعموم النشاط الاقتصادي الاقليمي بالنظر لحجم اقتصادها الكبير، ولحجم صادراتها، ولمستوى التقانة (التكنولوجيا) فيها، ولعلاقاتها الدولية التي تحسد عليها، ناهيك طبعاً عن موقعها الجغرافي الملائم تماماً لهكذا دور.

ودون أي اعتبار للاشاعات المعروفة حول «الشطارة» اليهودية في مجال التجارة، التي قد تسمعها في البلدان العربية والأوروبية على السواء، فإن المرء يتذكر بوضوح بعض المؤشرات على إلحاح اسرائيلي مقيم باختراق الأسواق العربية بأي ثمن. فقد أكد مسؤول اسرائيلي مؤخراً بأن اسرائيل استطاعت «تسريب» ما ثمنه ٣ مليارات دولار من البضائع نحو الأسواق العربية (خارج فلسطين)، ونحن نعلم جميعاً كيف تحاول اسرائيل (وتنجح أحياناً) ببيع منتجات اسرائيلية على أنها فلسطينية المنشأ. ويتذكّر اللبنانيون تماماً كيف لحق الباذنجان الاسرائيلي بالدبابات سنة ١٩٨٢، وكيف اخترقت خضار اسرائيل سوق لبنان بعد صواريخها وطائراتها. وبينما هم يتندرون ببعض هفوات التجار الاسرائيليين فهم يعترفون أيضاً بأن وسطاء محليين، فلسطينيين، ولبنانيين (ومنهم خضرجي شديد التعبير عن وطنيته اجمالاً من حي سكني آنذاك) لم يأنفوا عن عمليات التسويق داخل بيروت الغربية لمنتجات البلد الذي كانت دباباته آنذاك تحاصر المدينة وطائراته تقصفها. أما الوسطاء التجاريون للبضائع الاسرائيلية في الضفة والقطاع فحدِّث ولا حرج أيام الاحتلال، فما بالك بالأمر بعد انتهائه؟

ولا يجيب عن هاجس الاختراق هذا في الذهن العربي، إلّا سد المقاطعة المنيع. وهي أولية (بمعنى مقاطعة السلع ذات المنشأ الاسرائيلي) أو ثنائية (بمعنى مقاطعة الشركات الأجنبية العاملة في اسرائيل) أو ثلاثية (مقاطعة الشركات الأجنبية التي لها علاقة بالشركات الاسرائيلية). وهكذا كفّ جل العرب لعقود من الزمن عن شرب الكوكاكولا وعن ركوب سيارات فورد، مما أثلج صدر مصنّعي بيبسي كولا أحياناً وسيارات كرايزلر. لكن الواقع لم يكن بهذه الحدة، إذ تم (أحياناً قليلة وبالخفاء اجمالاً) تسريب بضائع اسرائيلية، ولم تقاطع الأقطار العربية جميعاً كوكاكولا أو هي أوقفت مؤخراً مقاطعتها لها. أما المقاطعة الثلاثية فنادراً ما طبقت في الواقع، وكذلك الثنائية أيضاً منذ مدة قصيرة.

ولا ريب أن اسرائيل سعت منذ اليوم الأول في مدريد لرفع المقاطعة، (بل إن الكويت ربما كانت تبرّعت للأمريكان بالسعي لإلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل لقاء قيام جيوش العم سام بتحرير الإمارة المذكورة). أما السعي الاسرائيلي فسببه الأول عملي، ذلك أنه كان للمقاطعة العربية فعلاً وقع اقتصادي سلبي على اسرائيل، ولأنه أزعج عمليات غير شركة غربية أيضاً. لكن الهدف الآخر، وهو قد لا يقل أهمية، كان ضرب مبدأ عقاب اسرائيل من أساسه، إن على يد العرب أنفسهم أو على يد تلك الشركات التي كانت ترضخ لشروط المقاطعة العربية. فاسرائيل كانت تعتبر أن المقاطعة نوع من العقاب، وبما أنها، من وجهة نظرها، لم ترتكب أي ذنب، فإن رفع المقاطعة هو نوع من الإقرار بأن اسرائيل غير مذنبة في الأساس بحق أحد.

والحملة الاسرائيلية على المقاطعة كانت تلقى هوىً حقيقياً في الولايات المتحدة تحت شعار ضرورة التبادل الحر وأهمية التجارة الدولية غير المعوقة بقرارات سياسية متخلفة. لكن هذه الشعارات ما كانت لتقنع عاقلاً بالنظر لتكرار لجوء الولايات المتحدة نفسها لهذا النوع من التعامل كمثل نظام المقاطعة للاتحاد السوفياتي بعد غزوه أفغانستان، أو مقاطعة التجارة مع الصين بعد حادثة تيان آن مان. وفي منطقتنا من العالم شهرت واشنطن سيف الحصار لا المقاطعة فحسب بوجه العراق وايران وليبيا والسودان لأسباب وحجج قد يقتنع بها البعض، وقد يراها أسباباً في الأكثر بقوة سبب المقاطعة العربية لاسرائيل، وفي الأرجح دونها أهمية.

وبعد انتهاء حرب الكويت، ولا سيما بعد بدء مؤتمر مدريد، أصبح إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل أغنية أمريكا اليومية تردّدها منفردة أو في ثنائي رخيم مع اسرائيل، بينما الحصار

المفروض على العراق ينهكه، بنسائه وأطفاله. ومع ارتفاع دعوات المقاطعة ارتفعت حدّة هاجس الاختراق الاقتصادي، ذلك أن ما يخشاه عديدون (ربما مبالغين كثيراً) هو أن اسرائيل ستنشط فور انهيار هذا السد القانوني، لغزو الأسواق العربية غزواً. وقد لاحظ غير مراقب في الفترة الأخيرة مدى اهتمام كل من المغرب وتونس بالاسرائيليين الأثرياء الذين ولدوا في أي من هذين البلدين. وقد يسرّ مسؤول مغربي أو تونسي في أذنك أنه يتوقع الكثير منهم، من خبرتهم التجارية، وطبعاً من امكانية استثمارهم المال الوفير في بلدهم الأم.

ويزداد هاجس الاختراق حدّة عندما يتذكر العربي تفاهة التجارة البينية العربية، وكأن السلعة الوحيدة التي أبدى أثرياء العرب رغبة في استيرادها من الدول العربية الفقيرة هي الناس، أي العمالة، وأشاحوا بوجههم عن الباقي. وبينما ارتفعت التجارة البينية بين ١٩٨٣ و١٩٩١ بنسبة ١٤ بالمئة داخل الاقليم الآسيوي، وارتفعت بنسبة ٢٤ بالمئة داخل أوروبا، فإن التجارة البينية العربية بقيت على حالها التعيسة، لا تزيد، وأحياناً تنقص، ولكن نادراً ما تتجاوز نسبة ٧ أو ٨ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية لأي بلد عربي معيّن. لذلك يختلط هاجس الاختراق الاسرائيلي مع شعور عميق بالإخفاق وحتى بالذنب، إذ نحن على أهبة مشاهدة تجارة اقليمية بينية متزايدة محرّكها هو اسرائيل نفسها، بينما بقيت التجارة الخارجية العربية لعقود طويلة أسيرة علاقاتها الثنائية الدونية بالدول الغربية المصنعة.

وقد يقول قائل: لا تخافوا من الاختراق فهذه مصر بعد عقد ونصف على اتفاقات كامب ديفيد ما زال أهلها يمانعون الاختراق المزعوم ويدحرون هاجسه دحراً. غير أنه ليس بمستطاع هذه «التطمينات» إلغاء هاجس الاختراق حين يستقر؛ **أولاً**، لأن السائح العربي في القاهرة يشاهد يومياً «زملاءه» من السياح الاسرائيليين، **وثانياً**، لأن «خروقات» عديدة قد حصلت في مصر في المجالات الزراعية والسياحية والتجارية والصناعية، **وثالثاً** (وهو العنصر الأهم)، لأن الكلام الدائر في مصر هذه الأيام كثيراً ما يدعو إلى التماثل مع اسرائيل وإلى التعامل معها، بالنظر لأن المقاطعة أو الممانعة السابقتين كان لهما ما يبررهما من تعنّت اسرائيل في الموضوع الفلسطيني أو السوري. أما وقد أصبح السلام على الباب فلماذا هذه «الحنبلية» الاقتصادية المتخلفة كما يذكر أحياناً على لسان شخصيات كمصطفى خليل أو يوسف والي؟

٣ ـ هاجس الاختناق

غالباً ما يتحوّل هاجس الاختراق الاسرائيلي من ضمن منظومة «السوق الشرق أوسطية» إلى هاجس اختناق حقيقي عندما يتذكّر المرء أن تلك السوق لن تضم اسرائيل فحسب، بل أيضاً دولاً أخرى مثل تركيا وايران وربما الحبشة وأريتريا. ومن له ميول قومية بين العرب يشعر آنذاك بأنه على وشك أن يحاصر من كل الجهات بأطراف غير عربية ستنقض على اقتصاده الهشّ المشرذم وعلى أوضاعه القانونية والسياسية، بحيث تذوب جامعة الدول العربية في مجموعة دول أوسع، ليس للصوت العربي فيها صدى يذكر.

وكان التيار القومي اجمالاً حساساً (ومطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية خصيصاً) حيال هذا الهاجس وذلك بالتحدث (المبالغ فيه أحياناً كثيرة) عن الخطر المتأتي على القلب العربي من جانب «دول الأطراف». ولا ريب أن هناك شعوراً مفرطاً بالعظمة، وبإجلال الذات، عند أي عربي يضع نفسه وبلده وقومه في الوسط وينظر إلى الآخرين على أنهم مجرّد عناصر جانبية، طرفية، لموقعه في القلب من الاقليم. والواقع إن هشاشة الجسم العربي في العقدين المنصرمين

كانت تدفع أي عاقل، على العكس، إلى النظر إلى الدول العربية على أنها هامشية وطرفية بينما قلب النظام الاقليمي هو عند غير العرب من الأطراف الفاعلة اقليمياً ودولياً مثل اسرائيل وتركيا وايران (وربما أمريكا نفسها، قائدة أوركسترا الحرب في الخليج والسلم في المشرق). أما القول بأن العرب كانوا، لا سيما في السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، هم قلب الشرق الأوسط وغيرهم أطرافه، فهو من باب الشعور العاطفي الذي لا يجدي، ومن باب قلب المنطق رأساً على عقب.

ولكن، بعيداً عن جنون العظمة، تبقى الحساسية العربية مشروعة تجاه أي تعاون أو تعاضد لمسه العرب بين الدول المحيطة بهم. ولا ريب أن دعم اسرائيل لثورة البرزاني الكردية أثارت حفيظة العرب، تماماً كتعاون اسرائيل مع اثيوبيا أيام هيلاسيلاسي، أو إبقاء تركيا على علاقات قنصلية وتجارية مع اسرائيل باستمرار. ولا ريب أيضاً أن العرب كانوا يعجبون عن حق من استمرار هذه العلاقات الاسرائيلية مع ايران على الرغم من سقوط الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية (كما بدا واضحاً من الدور الاسرائيلي الناشط في مسألة ايران ـ غيت) أو استمرار علاقاتها مع اثيوبيا على الرغم من حلول نظام منغيستو الماركسي مكان نظام عرش الطاووس. كما يعجب العرب من اختيار رئيس اريتريا المستقلة اسرائيل مكاناً للاستشفاء، ويعجبون أيضاً من مقدرة الصناعة والدبلوماسية الاسرائيليتين على اختراق دول آسيا الوسطى الاسلامية فور انهيار الاتحاد السوفياتي بحيث جعلت اسرائيل لنفسها في تلك الدول أكثر من موطىء قدم ثابتة في سنوات، بل في شهور قليلة، وهم عن ذلك عاجزون قاعدون.

وقد يكون خير معبّر عن هاجس الاختناق هذا تذكّر العربي لاستراتيجية بن غوريون الشهيرة الداعية إلى تطويق العرب بسوارٍ من الدول الصديقة لاسرائيل والمتعاملة معها في العالم الاسلامي وفي افريقيا السوداء على السواء. ولَحظ العرب ولا شك توقف اسحاق رابين في المغرب في طريق عودته من واشنطن وتوقفه في اندونيسيا في طريق عودته من الصين. ويغتاظ السوريون بكثرة عندما يرون اسرائيلياً يبدي اهتماماً بقضية مياه الفرات، وكأن لاسرائيل علاقة بذلك النهر العابر لدول ثلاث ليست اسرائيل منها هي تركيا وسوريا والعراق. وهم يتنبهون أيضاً لمشروع الطريق الساحلي الذي دعا إليه البنك الدولي لربط تركيا باسرائيل من خلال سوريا ولبنان، كما لمشاريع نقل المياه بحراً أو براً من تركيا نحو اسرائيل. وكلها أفكار ومشاريع وسياسات تزيد من هاجسهم بأنهم على وشك أن يطوقوا من الدول غير العربية القادرة (شهدت تركيا مثلاً في العشر سنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً تحسد عليه تماماً) والفاعلة والمتعاملة مع بعضها والمنتظرة توقيع اتفاقات الصلح بين العرب واسرائيل لتحوّل تعاونها تحالفاً وتعاملها أمراً واقعاً واسع المدى عظيم النتائج على العرب جميعاً.

وقد يحاول البعض التخفيف من هاجس الاختناق هذا بالتذكير أن ايران واسرائيل على طرفي نقيض وبأن طهران هي أكثر العواصم رفضاً ونقداً وتهشيماً باتفاق أوسلو وما تلاه. ولكن هذا المسعى غالباً ما يلقى الفشل لأن المرء يتذكر أن ما يسمى جزافاً «دول الأطراف» الأخرى، ومنها تركيا، مؤيدة لذلك الاتفاق تماماً. ويفشل المسعى أيضاً لأن هاجس الاختناق لا ينتفي بل يقوى عندما يرى العربي أن لايران مصالحها الذاتية وسياساتها الخاصة التي تدفعها إلى هذه المواقف، وهي مصالح لا علاقة لها بالضرورة بالمصالح العربية بل إنها قد تضرّ بها. وقد يضيف المرء أن هناك نوعاً من المزايدة الايرانية هدفها الحقيقي تحسين شروط التفاوض الايراني مع أمريكا من خلال التهجم عليها بحيث يتبع تهجم اليوم، تقارب في الغد، يدفع العرب أحياناً ثمنه. وقد يشير المرء أيضاً إلى استيلاء طهران على الجزر الخليجية الثلاث أو إلى الضغوط الهائلة على العراق أو

إلى محاولات تسعير الجبهة اللبنانية مع اسرائيل مع وضوح عجز لبنان عن التفرد بالمقاومة الناجعة في مواجهة اسرائيل.

وقد يصل هاجس الاختناق إلى حده العالي كما حصل في الخمسينيات حين حوصرت سوريا من كل جانب بحشودٍ اسرائيلية وتركية وعراقية (ملكية) في الآن معاً، أو عندما شعر عبد الناصر أن حلف بغداد وبعده «الحلف الاسلامي» لا هدف حقيقياً لهما إلّا محاصرته ومحاولة خنقه. ويصل الشعور بالاختناق الأقصى كما هي اليوم حال العراق، أو ليبيا المحاصرين بقرارات دولية قاسية مؤلمة. وبعض المهجوسين بالاختناق يتدرجون هكذا من حصار «دول الأطراف» الاقليمي إلى النظام الدولي بأسره بعد سقوط القطب السوفياتي، ليؤكدوا بأن عالم العرب موضوع بين فكّي كماشة: فك «دول الأطراف» في جوارهم المباشر وفك القطب الأمريكي الخارج منتصراً من عقود الحرب الباردة. ويغلب هذا الشعور بالأسر والتطويق والاختناق على العديد من الكتابات السياسية العربية في الآونة الأخيرة، مما يشير إلى وجود هذا الشعور وإلى اتساع رقعته وإلى تزايد حدّته منذ بدء الحديث عن «سوق شرق أوسطية» هدفها الأول تطبيع وضع اسرائيل في المنطقة، بينما قدرات اسرائيل العسكرية الهائلة ما زالت تترك، لدى الجهة المقابلة، شعوراً بأنها قادرة فعلاً على سحقها.

٤ ـ هاجس الانسحاق

ذلك أن اسرائيل الداخلة في «سوق الشرق الأوسط» ليست في المجال العسكري، قوة عادية على الاطلاق. ويتزايد الشعور العربي بالانسحاق عندما يرى البعض قادة اسرائيل يفاوضون على تنمية قدرات دولتهم العسكرية وحبر اتفاق أوسلو لم يجف بعد، أو عندما يقارنون تراكم أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية مع التدمير المنظم دولياً للأسلحة (الأقل قيمة بكثير) في العراق، أو حين يسمعون أنباء التعاون الاسرائيلي ـ الصيني في المجالات الاستراتيجية، أو عندما يتنبهون للنتائج الوخيمة التي ألحقها انهيار «الصديق» السوفياتي بقدرات غير دولة عربية، أو عندما تتكون لديهم صورة واضحة عن مدى التقدم التقاني (التكنولوجي) الاسرائيلي الذي يضعه برنارد لويس في قمة المعطيات المكوّنة للشرق الأوسط الجديد، والذي دفع بأحد أساتذة جامعة تل أبيب للتأكيد بأن اسرائيل أقرب علمياً لليابان وبريطانيا منها لأي بلد عربي، أو عندما يلاحظون هجرة عشرات الألوف من العلماء الروس والأوكرانيين من أتباع الدين اليهودي إلى اسرائيل، بحيث يعد أساتذة الفيزياء والكيمياء والعلوم النووية بعشرات الألوف. أين العرب من كل هذا الكم والنوع في التقنية؟ وأين منهم عشرات الرؤوس النووية التي صنّعتها اسرائيل في ترسانتها والتي لا يبدو أنها تفكّر بالتخلي عنها يوماً؟

لشعور الانسحاق هذا إذن ما يبرره. فبينما عجز العرب ومُنع بعضهم الآخر من تطوير ترسانة نووية، لم يعد يختلف اثنان على أن نفي اسرائيل تصنيعها لرؤوس نووية لا يقنع أحداً. وإن كان هناك اليوم من اختلاف فهو على حجم تلك الترسانة النووية لا على وجودها أصلاً. فبينما لا يزيد جفري كمب عدد الرؤوس المقدر على ٥٠ أو ٦٠، يرفع معهد لندن للدراسات الاستراتيجية الرقم إلى مئة، بينما يرى سيمور هيرش في كتابه الحديث **خيار شمشون** أنه يجب مضاعفة هذا الرقم لأن عدد الرؤوس أكثر من ٣٠٠. ولا يختلف اثنان على أن اسرائيل قد طورت ما يكفي من التقانة (التكنولوجيا) لحمل هذه الرؤوس نحو أهدافها، فالعديد من طائراتها قادر على نقل رؤوس نووية. ثم إنها طورت صواريخ أرض ـ أرض يمكن تسليحها برؤوس نووية مثل صاروخ لانس

(١١٠ كلم) وأريحا ـ ١ (٥٠٠ كلم) ومؤخراً أريحا ـ ٢ (١٥٠٠ كلم). وليس هناك من اشارة واحدة إلى أن اسرائيل قد أوقفت أو يمكن أن توقف في المستقبل عملية تطوير قدراتها النووية.

ومهما ركّزنا على هذا الخلل الجوهري بين اسرائيل النووية والعرب غير النوويين، فلن يكون تركيزنا كافياً. فوراء هذا الخلل طبعاً تدهور في ميزان القوى العسكرية العام يمنع العرب اجمالاً من تحدّي اسرائيل من خلال تهديدها بالزوال. وبما أن هذا التهديد لم يعد فعّالاً بالنظر لتملك اسرائيل لسلاح اللحظة الأخيرة، ولتفرّدها في ذلك، فإن لاسرائيل امكانات للردع ليست متوفرة عند العرب. والردع النووي في أصله دفاعي، ولكنه في نشره هجومي أيضاً، بمعنى أنه يدع الأطراف الأخرى في موقع دفاعي دائم بالنسبة إلى مصالحهم الكبرى، وهو أيضاً يؤدي إلى مضاعفة تأثير الردع بالوسائل التقليدية. وقد أسهم تملك اسرائيل للسلاح النووي في عجز العرب عن خوض حرب واحدة ضدها خلال عقدين من الزمن. بينما سمح لها هذا التملك على توسيع رقعة تدخلاتها بالوسائل التقليدية وعلى جعلها أسرع وتيرة كمثل ضرب المفاعل النووي العراقي أو التدخل العسكري الواسع في لبنان.

ويزداد هذا الشعور بالانسحاق عندما يبحث المرء بفضول عن أصل هذه التقانة (التكنولوجيا)، إذ لا بد له آنذاك من أن يعترف أن جل الترسانات العربية مستورد بينما جل التقانة (التكنولوجيا) العسكرية الاسرائيلية أصيل أو مؤصل مع ما يعني هذا من امكانات تطوير مستقبلية. ولا يخطىء برنارد لويس تماماً عندما يؤكد أن حرب الخليج قد كسرت وهم فعالية التقانة (التكنولوجيا) العسكرية المبتاعة من الخارج، بالمقارنة مع فعالية التقانة (التكنولوجيا) المؤصلة. وقد يشعر المرء بأنه في مواجهة نوع من القبيلة اليهودية المدججة بالسلاح الفتاك والقادرة على تطويره أكثر. فتضامنها الداخلي في الأمور العسكرية والسياسية الكبرى يتناقض بصورة صارخة مع تفتت الموقف العربي. وتملكها وسائل التقنيات الحديثة يعطيها قدرة على التحرك السريع، والفتك الواسع، والضربات المفاجئة في مساحة جغرافية لا تنفك تتوسع حتى أمسى بمتناول الصواريخ الاسرائيلية ضرب جنوب روسيا أو شرق ايران، ناهيك عن انخراطها الواسع في مجال الأقمار الصناعية ووسائل التجسس المتطورة. بالمقابل يذكر كثيرون بألم كيف تعطّلت وسائل الدفاع الجوي العراقي الالكترونية قبل بدء الحرب، وكيف استطاع الغرب في الواقع تحييد جزء كبير من السلاح الذي كان قد سمح للعراق بتملكه قبل أن يبدأ القتال. ويزداد الشعور بالانسحاق طبعاً عندما يرى المرء آلاف العلماء اليهود ينتقلون إلى اسرائيل بينما تسودّ الدنيا اجمالاً في وجه أي عالم عربي في بلده، فيكفر بوطن لا حق له فيه لا بالتفكير الحر ولا بالتعبير، ولا بالديمقراطية، فيهاجر منه، أو ييأس ويبقى مقيماً دون انتاجية تذكر وسط قنوط دائم. مثار ألم دائم أن يقارن المرء بين ما تقدمه اسرائيل لعلمائها الوافدين وما تقدمه جل الدول العربية لعلمائها الوطنيين.

ولكن ما علاقة هذا الخلل التقاني (التكنولوجي) والعسكري بـ «سوق الشرق الأوسط»؟ العلاقة مبنية أولاً على أن العرب قاوموا هذا التفوق المتعدد الوجوه من خلال نفيه، من خلال رفض الاعتراف به وباسرائيل أساساً. والآن جاءت آلام الواقع المر: فالتطبيع الاقتصادي على وشك التحقيق مع دولة لم يستطع العرب انتزاع أي تنازل منها للتخفيف من عبء انعدام التوازن الاستراتيجي معها. قد تقوم حكومة اسرائيل بتخفيض عديد الجيش أو بتقصير مدة الخدمة العسكرية، ولكن لا مؤشرات البتة على أنها ستبادر من جانب واحد إلى ردم الهوّة التقانية (التكنولوجية) مع العرب، أو إلى أنهم قادرون على ارغامها على ردم بعض هذه الهوّة مقابل تسوية

وضعها القانوني والاقتصادي في المنطقة. وتسعى الحكومة المصرية بالذات، من خلال لجنة الحدّ من التسلح في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف لوضع الترسانة الاسرائيلية المتطورة في الميزان. ولكن تفتيت العملية التفاوضية على ثنائية في مسارات أربعة، وعلى متعددة في لجان خمس، وعدم حضور مصر الثنائيات، وغياب سوريا عن المفاوضات المتعددة، وهشاشة التنسيق بين الأطراف العربية في هذه وتلك، تجعل من عملية مقايضة ردم الهوّة الاستراتيجية مقابل اتفاقات صلح عملية شبه مستحيلة. ومن الواضح مثلاً أن الاستفراد بالفلسطينيين من خلال اتفاق أوسلو أضعف الموقف العربي الداعي إلى ربط المسائل والمسارات بحيث تتقابل تنازلات عربية هنا مع تنازلات اسرائيلية هناك، من خلال عملية ربط للقضايا يمنع حدوث محصّلة نهائية للعملية التفاوضية تكون فيها التنازلات العربية منهجية، أي متراكمة من لجنة إلى أخرى، ومن مسار إلى آخر، بينما لا يستطيع العرب انتزاع غير تنازلات موضعية هنا أو هناك. ومن أخطر ما يلوح في أفق العملية التفاوضية بأسرها خلل جديد حاصل يتكدّس يوماً بعد يوم بين حصول الأطراف العربية على تنازلات اسرائيلية جزئية تهمّ كلاً من هذه الأطراف العربية بمفرده مقابل حصول اسرائيل على تنازلات عامة من العرب، يدفعها كل العرب، تتعلق بوضعها القانوني والاقتصادي العام في المنطقة. وتستطيع اسرائيل بالتالي مراكمة التنازلات العربية لترجمتها تحسيناً في موقعها العام، بينما ينبغي على كل طرف عربي الاكتفاء بالتنازلات المحددة به بالذات التي قد تكون اسرائيل قبلت بها.

العلاقة إذن متينة بين الخلل العسكري ـ التقاني (التكنولوجي) وقيام «السوق» المحتمل. ويمكن بالواقع تخيّل نتائج أسوأ للعرب من خلال تلك العلاقة. فعند اسرائيل امكانات واسعة لتصدير عناصر معينة من هذه التقانة (التكنولوجيا)، كما هو حاصل حالياً مع الصين أو الهند أو بعض الدول الأخرى، من خلال مبيعات السلاح العادية أو عمليات نقل تقانة (تكنولوجيا) متقدمة قد تتحفظ دول الغرب المصنّعة على نقلها إلى بعض الأطراف. لماذا لا نتصور لجوء اسرائيل إلى مبيعات سلاح إلى أطراف عربية أو إلى عملية نقل تقانة (تكنولوجيا) محدود إلى هذا الطرف العربي أو ذاك بهدف مكافأته على موقفه المتعاطف مع اسرائيل؟ وإن حصل هذا التطور، واعتقادي أن احتمال قيام تلك «السوق» سيقوي كثيراً من احتمالات حصوله، فنتاجه هو تحوّل تدريجي لاسرائيل من موقع العدو الشامل لجميع العرب إلى حَكَمٍ في نزاعاتهم، إلى مرجّح لبعضهم ضد البعض الآخر. آنذاك يكون التطبيع قد وصل إلى حدوده القصوى، إذ لا تكون اسرائيل طرفاً مقبولاً من العرب فحسب، بل تصبح أيضاً طرفاً مرغوباً بالصداقة معه والتحالف، بحيث يتم الاستقواء به ضد أي طرف عربي آخر من خلال ادماجه الضمني أو المعلن في صلب الخلافات العربية وفي ضمن ميزان القوى الداخلي في المنظومة العربية.

بل يمكن تصوّر سيناريو أكثر ايلاماً مثل قلب «اعلان دمشق» رأساً على عقب، بحيث تسهم القوات العسكرية الاسرائيلية (بدلاً من أن تكون مصرية أو سورية) في عملية «الدفاع» عن الوضع القائم في الخليج. فما الذي يمنع اسرائيل في حال حصول نزاع جديد، كمثل ذلك الذي تلا غزو العراق للكويت، من عرض خدماتها على الطرف الأضعف والأكثر ثراء؟ وقد قامت اسرائيل تحديداً بذلك خلال حرب الكويت، وما منعها عن ذلك إلّا إصرار الأمريكان على عدم إحراج الأطراف العربية المنضوية في التحالف الواسع الذي أُلف لمواجهة احتلال العراق للكويت. أما توصّل التفاوض الحالي إلى غاياته الاسرائيلية، وقيام «سوق» يتطبع معها وضع اسرائيل الاقليمي، فمن شأنه جعل هذه الامكانية التي لاحت مؤقتاً في أفق سنة ١٩٩٠ أمراً ممكناً بل ومتحققاً في نزاع من النوع عينه سنة ١٩٩٥ أو سنة ٢٠٠٠. أوليست هناك مؤشرات هنا وهناك إلى تعاون بعض

دول المنطقة مع اسرائيل في مواجهة المعارضة الأصولية؟ ألم نسمع جميعاً عن امكانات اسرائيل في مجالات التجسس الفضائي والهاتفي وعن الفوائد التي قد يجنيها هذا الطرف العربي أو ذاك من الحصول على هذه المعلومات الثمينة؟ أوليست هذه بداية واسعة لانخراط اسرائيل في نزاعات العرب الداخلية والاقليمية؟

٥ ـ هاجس الانشقاق

وفي قاعدة الهواجس الأربعة التي ذكرنا في الصفحات السابقة هاجس أعمق وأقدم: هاجس انشقاق «الجسم العربي» إلى شظايا غير متآخية، هاجس افتراق العرب عن العرب، وهو هاجس قديم قدم الدعوة العربية ذاتها. «والسوق الشرق أوسطية» لا تنبّه العرب فقط إلى عجزهم المقيم عن إنشاء «سوق عربية» موحدة خاصة بهم دون غيرهم، ولا حتى عن أشكال أدنى بكثير من التعامل والتضامن والتكافل أو حتى التعاون، بل أيضاً إلى أخذ الآخرين علماً بهذا العجز الدائم وإلى سعيهم الدؤوب لتحويله إلى مصلحتهم من خلال قيام «سوق» يدخل فيها العرب مشتتين متفرقين بل ومتناحرين. فالثنائي الأردني ـ الفلسطيني قد يتم إلحاقه بالفلك الاسرائيلي. أما مصر فتسمع بعض وزرائها يخبرونك أن السعد لا يأتي «إلّا بجوار السيّد»، والسيد هنا اسرائيل، فلا بد من الالتصاق بها تماماً[٢]. وأحياناً، والمفاوضة ما زالت في أطوارها الأولى، ولما تحرز بداية تقدم على مسارات مهمة، قد يفاجأ المرء بنوع من التنافس العربي على كسب ودّ اسرائيل، وعلى التقرب منها قبل الأطراف العربية الأخرى، حتى ولو كان ذلك قبل انسحابها من الأراضي التي تحتل. فهذا وزير خليجي يؤكد خبراً عن اجتماع له مع نظيره الاسرائيلي، وذاك أمير خليجي يعمل جاهداً لرفع المقاطعة، وذاك مسؤول مغاربي يفرك يديه فرحاً من امكانات تدفق الاستثمارات الاسرائيلية إلى بلده، وذاك مسؤول مغاربي آخر يعلمك مواربة أنه التقى ويلتقي بالاسرائيليين «قبل غيره» من الذين ذكرت أسماؤهم في الصحف العربية. وبدأ صحافيون عرب بإجراء المقابلات مع القادة الاسرائيليين في الخارج أولاً، ثم بالسفر إلى اسرائيل والإقامة فيها والتنقّل بين ربوعها المضيافة.

لسنوات خلت، عبّر محمد حسنين هيكل عن اختلاف جوهري بين العرب والغرب في تحديد هوية هذه المنطقة من العالم. وجوهر هذا الاختلاف كما رآه هيكل، هو في التركيز العربي على التاريخ والثقافة للقول بوجود أمة عربية، وفي التركيز الغربي على الجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود «شرق أوسط». ومفاد هذه المقولة أن الفكرة الأولى مشروع حضاري سياسي متكامل، والفكرة الثانية لحظ لوضع يفترق العرب فيه واحدهم عن الآخر ويختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم. ومع القيام المحتمل «للسوق الشرق أوسطية»، نشهد طبعاً انتصاراً هائلاً لا شك فيه لمفهوم على آخر، ولنظرة الآخرين للعرب على نظرتهم لأنفسهم.

لهذه الأسباب، فإن هاجس قيام تلك «السوق» لا يمثّل تحدياً خارجياً اضافياً للعرب بقدر ما يشكّل في جوهره عملية تفضح عجز العقود الماضية عن انتاج أي نوع من الأسواق العربية المشتركة، وعن وقف التفتت في المصالح، والتالي في المواقع والمواقف. فما يخيف بعض العرب ليس المشروع الاسرائيلي المدعوم عالمياً بل مرآته العربية المكسّرة. وقيام «السوق» سيفرّق بالضرورة صفوف العرب، بقدر ما فرّقتهم سياساتهم السابقة. وقد يصح التوقع القائل بأن «السوق» ستبدأ

---

(٢) **الحياة**، ١٨/١٠/١٩٩٣.

بصورة طبيعية بـإلحاق الثنـائي الأردني ـ الفلسطيني وقد تتـوسع تـدريجاً لتضم مصر وسـوريا ولبنان وربما العراق. وقد يدفع هذا التطور أهل الخليج للتسريع في «سوقهم الذاتية» التي وضعـوا لها حداً زمنياً هو سنة ١٩٩٩، بحيث تكون عـوائق انتقال النـاس والرسـاميل والسلـع قبلها قـد سقطت الواحد تلو الآخر، بينما يستنتج المغرب الكبير من هـذه التطورات ضرورة تكـريس علاقتـه الثنائية والدونية بأوروبا الغربية باتفاقات طويلة الأمد. مثـال ذلك طبعـاً أن المغرب الأقصى الـذي لعب ويلعب دوراً فعّالاً في عملية ادماج اسرائيل في المشرق العـربي يسعى بمفرده لتـوقيع اتفـاقات تبادل حر مع السوق الأوروبية المشتركـة، بل إن المغـرب يضرب حاليـاً عرض الحـائط بأي تفكـير مغاربي واسع بهدف التوصل إلى نوع من التفرّد بحسنات التبادل الحر مـع أوروبا التي تستـأثر بـالأساس بجـل تجارة دول المغـرب الخارجيـة. وبينما تتخبط الجـزائر في تنـاقضاتهـا وليبيـا في عقوباتها، فإن تونس تتأرجح بين الإبقاء على العائدات الجمركية الحالية وبين محاولة اتباع المثـال المغربي المتفرد.

إن احتمال قيام «السوق» يقوّي إذن من امكانات اتباع الأقطار العربية المختلفـة سياسـات اقتصـادية وتجـارية خـاصة بهـا، إما مؤسسيـاً (كمثل تكـريس مجلس التعاون الخليجي سـوقاً مشتركة مقفلة على الأطراف العربية الأخرى بما فيها العراق على الرغم من «خليجيته») أو فـردياً (كمثل مسلك المغرب الأقصى المتفرّد). ولا يشعر المرء أن هناك حماسة مغاربية للدخول في «السوق» العتيدة بقدر ما هناك اهتمام بتقوية الأواصر بأوروبا وبالتوصل إلى اتفاقات ثنائية مع اسرائيل من جانب آخر، وكأن دول المغرب لا تريد تحمّـل عبء «تبادل حـر» مع اسرائيـل بينما تنفتـح أمامهـا امكانات الالتحاق ولو الجزئي بالقطار الأوروبي. أما الخليجيون فهم يتحججون بأمور كثـيرة بهدف دفع الكأس المرّة عن شفاههم، كأس العودة إلى الانخراط من باب أو من آخر في النزاع العـربي ـ الاسرائيـلي الذي يـودون منذ عقـدين تقريبـاً الابتعاد عنـه قدر الامكـان. ناهيـك طبعاً عن بعض الأقطار العربية في افريقيـا مثل السـودان وجيبوتي ومـوريتانيـا التي أدخلتها أوروبـا ضمن اطار اتفـاق لومي ـ ١ ولـومي ـ ٢ للتبادل التفضيـلي والتي لا تعتبرهـا أوروبا، ولا هي تعتبـر نفسهـا أحياناً، معنية بما هو حاصل في فلسطين ومن حولها.

ثانياً: ما بعد البوح: «السوق» العتيدة في الجدليات العربية

١ ـ «السوق» وجدلية الهوية

تطـرح «السوق» العتيـدة أولاً سؤالاً محوريـاً عن هـويـة الأطـراف المعنيـة بهـا. ويجنـح «العروبيون» التقليديون للجزم، بأن كل العرب معنيون بالقدر نفسه: «فالسوق» هي رفض عملي قيد التحقيق للفكرة العروبية من أساسها. لذلك سيجد «العـروبيون» التقليـديون صعـوبات جمّـة، بل استحالة فعلية، في ملاءمة شعاراتهم وايديولوجياتهم مع قيام تلـك «السوق»، فقيـامها نفي صريـح لوجودهم، ولأفكارهم، وفضح مباشر لأوهامهم. وليس قيام هذه «السوق» بما تعني من تهديد راهن للمصالح العربية المجال الأفضل للشماتة، ولكنها مناسبة أخرى لتذكيرهم بجمودهم الفكري المقيم الذي يجعل التساؤل عن جدوى التحادث معهم أمراً شرعياً. ولقد قام كثيرون، ممّن كانوا يعتقدون عن حق أن لا غبار على ميولهم العربيـة، بمحاولـة دعوة أصحـاب هذه القـومية الجـامدة للتعقـل ولاستيعاب الواقع، وكانوا في الإجمال يرجمون وكأنهم خوارج. فبقدر ما كان الفكر التقليدي يبتعد

عن حقيقة التأثير في الواقع المعيوش، بقدر ما كان تعلّقه بأكثر عناصره تكلساً يزداد، وبقدر ما كان تمسكه بأكثر الشعارات فراغاً من مضمونها يتضاعف.

وكنت في كتابات كثيرة، جلّها داخل إطار مطبوعات المركز، قد حاولت، من موقعي، أن أسهم في عملية تحريك هذا الفكر الجامد. ولا بد لي أن أذكر هنا على الأقل محاولتين، بين أخرى كثيرات: **الأولى** في ندوة «الجامعة العربية بين الواقع والطموح» المعقودة في تونس في ربيع ١٩٨٢، **والثانية** في ندوة «الوحدة العربية» المنعقدة في صنعاء في صيف ١٩٨٨. وجوبهت المحاولتان بتكاتف أصحاب بعض الفكر المتحجّر، في وقت كانت الأولى تنبّه بالذات إلى التنافس المتزايد وغير المتكافىء بين «النظام العربي» وإمكانية قيام «سوق» كالتي تقوم اليوم، فيما كانت الثانية تحاول تذكير بعض القوميين المحنّطين بأن منطق «القطرية» له في الواقع الملموس أساسات لا يمكن نفيها والتعامي عنها. بل إن القبول بها والتعايش معها هو السبيل الوحيد لإعطاء الفكرة العربية أي بعد علمي وعملي. لا! ليس هذا المجال للشماتة، ولكنه مجال لتذكير هذا البعض بأنهم ضيّعوا السنوات الطوال في اجترار الشعارات القومية بدل التهيؤ الفكري والعملي والثقافي لمواجهة المشاريع الاقليمية المحاكة بشأنهم، إن لم يكن ضدهم.

وما أود التركيز عليه في هذا السياق هو التالي: على العرب، وعلى العروبيين منهم بالذات، أن يفهموا وهياكلهم الايديولوجية تنهار فوق رؤوسهم، أن المشروع العربي والمشروع «السوقي» كلاهما فعل إرادة راهنة، وبالقدر نفسه، فما ينضح عملياً من ردود الفعل السائدة هو تناقض لا أساس له بين وضع «طبيعي» ووضع مفتعل، وكأن قيام «نظام عربي» هو وضع طبيعي يكاد يتم وحده لولا مؤامرات الأعداء وقعود العرب عن مصالحهم، و «السوق الشرق الأوسطية» نسق علاقات «مفتعل»، نتيجة مؤامرات الآخرين على العرب، وبالتالي لا أمل له بالحياة الدائمة. لذلك يصيب مشروع «السوق» من هذا النوع من الفكر القومي مقتلاً، فهو ينفي عليه امكانية التحقق، ويعيده لذاته، لأوهامه، لفراغ مضمونه.

إن قيام «السوق» أو مجرّد احتماله، مناسبة مهمة، على العكس، لقلب هذا الفكر رأساً على عقب، بحيث ننفك تماماً عن اعتبار «الأمة العربية» أمراً طبيعياً، موجوداً في الاحتمال، ينتظر التحقق عندما يثبت فشل مؤامرات الأعداء عليها، ونبدأ نعتبر أن «الأمة العربية» أمر غير موجود إلّا في الذهن والمخيلة، وأنها مجرد مشروع يجب بناؤه، لأنه غير موجود في ذاته ولذاته. انقلاب من طبيعة فلسفية؟ طبعاً. وقد تأخر حصوله أكثر من اللازم بكثير. لقد أثبتت الدراسات الحديثة في مجال علم الاجتماع التاريخي، يمينية ويسارية على السواء، أن القوميات ليست نتاجاً لأمم موجودة وتعبيراً عنها وعن حتمية تحققها (كما يعتقد جلّ المفكرين الذين اختار المركز مؤخراً جمع مستلات من أعمالهم في مجلدين ضخمين) بل إن الأمم هي نتاج نشوء القوميات، بمعنى أن الروح القومية هي التي تؤدي إلى نشوء الأمم، لا على العكس. والقومية ليست تعبيراً عن أمة موجودة تسعى للتحقق، بل هي مشروع ثقافي ـ سياسي يسعى إلى إنشاء أمة وإلى تحقيقها في اطار سياسي موحد. وأعتقد جازماً أنه من الصعب على أي مؤرخ جادٍ أن يناقض بسهولة هذه المقولة كما عبّر عنها، بصورة خاصة، كل من أرنست غلنر، وأريك هوبسباوم. لذلك فإنه لا حظ للفكرة العربية بالنجاح فيما تسعى إليه إلّا بالخروج من قمقم الايديولوجيات والشعارات، إلى حيّز العلم، أي إلى خلاصة أن الفكرة العربية قد تنجح وقد تفشل كغيرها من التيارات القومية في العالم، وأنها لا تمثّل تعبيراً عن أمة موجودة بل مشروعاً لإيجاد أمة، وبالتالي بأنها فعل ارادة ذاتية واعية، ومشروع راهن، تماماً كما هي «السوق» التي يراد لها أن تقوم.

بكلام آخر فإن فكرتَي «النظام العربي» و «النظام الشرق أوسطي» متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقق: إنهما مشروعان قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل: أنهما مشروعان إراديان متنافسان، ومن الطبيعي أن يسعى عدد من الناس لتفضيل الواحد منهما على الآخر، ومن الطبيعي أن يميل العروبيون للأول منهما لا للثاني. ولكن تعلّق العروبيين بالمفهوم العربي على حساب المفهوم الشرق الأوسطي لا يعطي المشروع الأول أي حظ اضافي بالنجاح إلّا بقدر العمل الجاد على تحقيقه. وبالتالي فإن وجود الأمة العربية ليس معطىً ربانياً أو أزلياً أو دائماً، إنه مجرد احتمال، تماماً كما «السوق» هي مجرّد احتمال. ومن الأسباب الأعمق للأزمة الخانقة التي يتخبّط فيها العروبيون، هو بالذات ذلك الاعتبار الصبياني بأن مشروعهم موجود، وبأن «السوق» احتمال، بينما ما هو موجود في الواقع هو فقط شعوب ودول وحكومات تمثّلها، وقد تنخرط هذه جميعاً في «نظام عربي» أو «شرق أوسطي» حسب تمكّن هؤلاء وأولئك من تغليب هذا الاحتمال على ذاك. أما الذين يستخلصون ممّا سبق بأن المؤكدين على أسبقية القوميات على الأمم هم من الجاحدين، فإنهم يصرّون بذلك على البقاء في جمودهم وفي فشلهم المتكرر. إن التأكيد على الطبيعة الاحتمالية، الارادية، الراهنة لكل من المشروعين هو، على العكس، الشرط الأول لإمكانية تغلّب واحدهما على الآخر، وفي ما يخصنا طبعاً (وهل من حاجة للتأكيد على ذلك؟) في تغلّب الفكرة العربية على سواها من الأفكار المنافسة.

إن البديل المؤسسي التقليدي «للسوق» هو جامعة الدول العربية، التي يمكن اعتبارها ولا شك الحد الأدنى للتضامن العربي. ولكن هل أن هذا البديل موجود فعلاً على أرض الواقع ليواجه مشروع «السوق»؟ يكفي للإجابة عن هذا التساؤل أن نذكر **أولاً** بأن الجامعة لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد في تطور الاقتصادات العربية في السنوات الماضية، فهي لم تؤثر في شيء في أهم تطور اقتصادي بيني عند العرب، أي انتقال العمالة من بلدان فقيرة إلى أخرى ثرية. فهي لم تسهّل هذه العملية، ولم تؤسس لها، ولم تضع ضوابط لحماية العمالة المنتقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بلدان الاغتراب. ثم إن الجامعة **ثانياً** لم تنجح يوماً في عملية تأسيس تبادل حر للسلع، ولم تنجح حتى في تصديق الاتفاقات التي رفضها البعض، ووقّعها البعض ثم لم يصدّق عليها، ووقّعها البعض الأخير وصدّق عليها، ولكنه لم ينفذها. ثم إن هذه الجامعة التعيسة الحظ انتقلت لأسباب سياسية واضحة إلى مقرها القديم في القاهرة. وعلى الرغم من السرور الذي رافق تلك العودة عند الكثيرين، فإنه شكّل أساساً إقراراً ضمنياً بأن مقر الجامعة يمكن أن يكون في العاصمة العربية الوحيدة التي كانت قد أنشأت صلحاً مستقراً مع اسرائيل، وبأن لا تناقض بالتالي بين وجود الجامعة وبين التفرّد بالصلح. كانت هناك آنذاك اعتبارات كثيرة تدعو إلى التعمية على هذا التناقض الصارخ، ولكن أصحاب العلم ليسوا بالضرورة من أصحاب السياسة، وينبغي عليهم التفكير به جدياً، لأن التغاضي عن هذا التناقض هو الذي فتح الطريق أمام عجز الجامعة العملي عن لعب أي دور في تحديد سقف العملية التفاوضية مع اسرائيل.

يبقى هناك أمر واحد (كان) العرب يجمعون عليه هو المقاطعة، ويبدو أن هذه على وشك أن تتفتت بدورها. وهذا أمر طبيعي، فمواجهة الجولات التفاوضية والضغوط الأمريكية ومشروع «السوق» لا يمكن لها أن تتم من خلال مضمون سلبي فقط: المقاطعة. فهذا نوع من الرفض العقيم الذي لا يقوى على ممانعة حملة تحقيق السلم والسوق بمفهومهما الراهن.

ما العمل إذن؟ يقيني أن **أولى** الخطوات، توأمة الفكرة العربية مع واقع وجود الدول

العربية الراهنة، وبالتالي مع واقع انخراطها غير المتساوي في النزاع مع اسرائيل، وأخيراً مع انعدام المساواة بينها في ما يخص النتائج المحتملة لقيام تلك «السوق».

بمعنى آخر، فإن كانت كل الدول العربية معنية بهذا الاحتمال، فهي ليست معنية بالدرجة نفسها، تماماً كما لم تكن الدول العربية معنية (ولا هي أصبحت) بالدرجة نفسها بالحرب العراقية ـ الايرانية أو بالتوتر في تشاد أو بين موريتانيا والسنغال. يعني هذا أنه على العرب أن يتجاوزوا تسلّحهم بالإيديولوجيا لمحاربة الجغرافيا، بل عليهم على العكس أن يتوصّلوا إلى نوع من الوفاق بينهما. وبينما يترك القرار للدول المحاذية لاسرائيل في تحديد موقفها من «السوق»، يكون من مسؤولية الدول العربية الأخرى عدم القيام بأي أمر من شأنه وضع ضغوط اضافية على الأطراف المحاذية خلال المرحلة التفاوضية الجارية: لا بالدعوة لرفع المقاطعة، ولا بالإسراع بالتطبيع، ولا باختيار دور الوسيط بين اسرائيل و «دول الطوق»، ولا بالترديد الببغائي للمطالب الأمريكية. فإن قضت الجغرافيا بعدم التساوي في مسؤولية القرار فإن الفكرة العربية تقضي بالتآزر بين أفراد الأسرة.

أما الأمر **الثاني** فهو يقضي بالاعتراف بأن «السوق» ليست أمراً عجاباً، بل مجرد لَبنة أخرى في صرح التفتت الاقتصادي العربي. فإن كانت «السوق» تعني اقتصادياً عملية استفراد اسرائيلية ببعض الأسواق العربية، فإنها ليست مفاجئة بل تأتي تتويجاً لعدد من الخطوات التي كرّست مؤخراً الاتجاه التنافري بين الاقتصادات العربية. قلنا إن التجارة البينية العربية بقيت على حالها فيما زادت التجارة بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ٩ بالمئة كل سنة لمصلحة الجميع. ويمكننا أن نضيف أن دول النفط سعت بالإجمال للاحتفاظ بكامل حريتها في اختيار العمالة والسلع حيث تشاء، وبالاستثمار حيث ترغب. وقد أدّى هذا في المرحلة الحالية إلى أن طردت الكويت حوالى ٤٠٠ ألف فلسطيني أسهموا لجيلين أو أكثر بتعميرها، وطردت السعودية مليون عامل يمني، وأقفلت الأبواب بوجه التجارة مع الأردن، بينما تستفيد بعض الأسواق العربية بكثرة من العقوبات المفروضة على بلدان عربية معينة لا سيما ليبيا والعراق «لنتش» مكتسبات سريعة من خلال التهريب. ثم إن هجرة الرساميل النفطية إلى الخارج أوصلتنا إلى أن كل المنطقة لا تستطيع سنوياً اجتذاب أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات غير الوطنية، أي أقل من دولة واحدة مثل ماليزيا.

لذلك ستكرّس «السوق» في حال قيامها هذا الاتجاه التنافري القائم، ولكنها لن تخلقه من عدم. وقد يؤدي هذا إلى ردتيّ فعل مختلفتين تماماً في مسألة الهوية. فقد يحمل التنافر المؤسسي إلى تأسيس اسقاطات ثقافية له تسرّع من تآكل الفكرة العربية، كما حصل مع نمو الهوية الثقافية والسياسية الأوروبية في نصف القرن الماضي بناءً على قيام السوق الأوروبية المشتركة وانطلاقاً منها. أو على العكس، فقد يؤدي تكريس هذا الاتجاه التنافري، وانخراط الأطراف العربية كل من جانبه في علاقات دونية، هذا مع اسرائيل وذاك مع أوروبا وذلك مع تركيا أو غيرها، إلى ردّة فعل «قومية» كالتي شهدتها بعض الأقطار الأوروبية غداة توحّد المانيا والخوف من هذا التوحّد الذي دفع البعض إلى التقوقع مجدداً داخل إطار الدول القومية. وقد برز ذلك بوضوح في فرنسا مثلاً حيث فوجئت الطبقة السياسية (وهي في أكثريتها الساحقة مؤيدة لمشروع البناء الأوروبي) بممانعة شعبية واسعة اشترك في تأجيجها اليمين الأقصى والحزب الشيوعي وبعض رموز الديغولية، أدّت إلى نوع من التوازن بين التيارين عند التصويت على التصديق على معاهدة ماستريخت. ولكن

التوقع بما سيحصل عربياً بعد تكريس هذه «السوق» نوع من الضرب بالرمل، في المرحلة الحالية على الأقل.

٢ ـ «السوق» وجدلية التكتلات

تنطلق فكرة «السوق» من واقع وجود عدد من الدول العربية يفوق العشرين، عروبتها ليست مهمة بقدر ما هو مهم موقعها من مشروع قيام «السوق»: قربها من اسرائيل، امكاناتها المالية، مدى تصنيعها... الخ. من هنا فهناك دول ليست عربية مثل اسرائيل طبعاً، وتركيا أيضاً قد يكون موقعها أساسياً في تلك «السوق»، بينما هناك دول عربية، مشرقية أو مغربية، قد تتعامل مع تلك «السوق» تعامل أي طرف خارجي، تدخل أو لا تدخل في نظام التبادل الحر، لا فارق جوهرياً. معيار الانتماء العربي ليس إذن مهماً، بل الاعتبارات الواقعية، الاقتصادية والديمغرافية، التي قد تدفع الأعضاء المؤسسين في «السوق» إلى إدخال مزيد من الأعضاء أو لا، كمثل التساؤلات الراهنة داخل السوق الأوروبية المشتركة حول مدى فائدة ادخال أعضاء جدد من الشمال الاسكندينافي أو من منطقة وسط أوروبا.

لهذا المنطق الانتقائي، المنطلق وفق التوقعات، من المثلث الاسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني، لكي يضم بعدها سوريا ولبنان ومصر، وفي مرحلة متأخرة وأقل تأكداً، أطرافاً أخرى مثل العراق وتركيا ودول الخليج والمغرب، قوته المبنية على اعتبارات اقتصادية مجرّدة ولو من الناحية الشكلية من الأحاسيس القومية من جانب ومن الخلافات السياسية من جانب آخر. إنه تكريس للعقلانية الاقتصادية، تلك التي تتجاوز الدماء المهدورة والحروب المخاضة لبناء أسس تعاون جديد كمثل تجاوز فرنسا والمانيا لحروب ثلاثة في أقل من قرن كلها دام ومضن وبناء نواة سوق الفحم والفولاذ بعد أقل من عشر سنوات على انتهاء آخر هذه الحروب الثلاثة سنة ١٩٤٥. ومن المراهن عليه عند أصحاب السوق أن اسرائيل وخصومها قد توصلوا إلى هذا المستوى الراقي من الرشد الذي يجعلهم يتجاوزون انتزاع فلسطين من أصحابها، واستيطانها من غير أهلها مع تشريد أهلها، وحروب خمسة دامية أنهكت العرب انهاكاً، ودمّرت إحدى عواصمهم في جولتها الأخيرة (١٩٨٢).

وفي مقابل هذا الرشد الجميل المتعالي عن الذكريات المؤلمة، وهذه العقلانية المتجاوزة العواطف والأحاسيس التي يريد أصحاب «السوق» أن يشيّدوها عليها، يواجه العرب المشروع بمواقف ثلاثة لا تبدو أنها كبيرة الفعالية:

ـ موقف **أول** يقول بأن البديل عن «السوق» هذه هو العودة إلى إنشاء سوق عربية مشتركة كالتي كتبت عنها المجلّدات العامرة، ولا نجد في الواقع لها أثراً. وتذكّر هذه المقولة المرء باندفاع بعض القادة العرب لعرض ٥ مليارات دولار على مصر، بعد زيارة أنور السادات للقدس، لثني الرئيس المصري في اللحظة الأخيرة، أو هي ما بعد الأخيرة، عن السير قدماً في اتفاق منفرد مع اسرائيل. وقد قال مسؤولون مصريون آنذاك لأولئك القادة: أين كنتم خلال السنوات الماضية لا تكترثون بأحوال مصر الاقتصادية، وهل أن زيارة السادات للقدس قادرة على اجتراح العجائب فتحوّل كلاً منكم حاتم طي جديد؟ وقد يقول أي عربي اليوم: لماذا لم تتحقق تلك السوق العظيمة في السابق كي تبصر النور فقط اليوم عندما يطرح مشروع «سوق شرق أوسطية» بصورة جدية موضع البحث؟ ما لم يتم انجازه في عقود خمسة، لن يتم في خمسة أسابيع ولا في خمسة أشهر ولا في خمسة أعوام، وانتظار وثبة عربية مفاجئة ليس من باب الأحلام، بل من باب الأوهام.

ـ موقف **ثانٍ** يؤكد أن هذه «السوق» يمكن تكوين بديل لها من خلال نظام عربي جديد مبني على أمثولات حرب الخليج، وبالذات على «اعلان دمشق»، وما يمكن أن يحمل من تعديلات لاحقة في ميثاق الجامعة تؤكد أمرين أساسيين: **الأول** هو إلغاء عملي لشعار «نفط العرب للعرب» من خلال التأكيد على الحق المطلق لكل دولة عربية بمواردها الطبيعية، **والثاني** إلغاء عملي لمعاهدة الدفاع المشترك بالتأكيد على حق كل دولة عربية باختيار الدول التي تود الدخول معها في اتفاقات أمنية ودفاعية (بما فيها نشر الجيوش) دون غيرها من الدول. ويشدّد بعض القادة الخليجيين على أن «البروتوكول السياسي» لإعلان دمشق ينبغي أن يتحوّل إلى قاعدة صلبة «للنظام العربي الجديد».

لا ريب أن في هذا «البروتوكول» محاولة واقعية للمواءمة التي طالبنا فيها سابقاً بين الفكرة العربية وواقع الدول وتوقع استمرارها، لكنه قد لا يشكّل هو الآخر البديل المطلوب لتلك «السوق». فلقد لقي «اعلان دمشق» صعوبات جمة في تحقيقه بين الموقّعين عليه، فما بالك بإمكانية تحوّله إلى قاعدة للتعامل العربي الشامل. وكلنا نعلم تأفف الخليجيين من بقاء القوات العربية على أراضيهم، وكلنا نعلم أيضاً تراجع الحكومات الخليجية عن الوعد بإنشاء صندوق للتنمية. ولكن هذه أمور ثانوية بالنسبة إلى الجوهر. والجوهر هنا هو الاختلاف العميق بين مفهوم «النظام» ومفهوم «التكتل» بمعنى أن اعلان دمشق لا يؤسس لنظام (بما يعني مفهوم النظام من تآلف مكوناته المختلفة في نسقٍ من العلاقات المستقرة التي لا تلغي الاختلافات الأخرى بين العناصر المكوّنة) بقدر ما هو تعبيرٌ احتفالي عن تحالف ظرفي، أو بالأحرى عن امتداد عربي لتحالف دولي واسع ضد احتلال الكويت. من هنا اصابة ذلك الإعلان بالتكلّس شبه الفوري، وانغلاقه أمام عروض دول عربية بالانضمام إليه (مثل لبنان) وانعدام شبه مؤكد لسبب وجوده إن تغيّرت العلاقات الراهنة مع العراق، إن بسبب تغيّر النظام القائم هناك أو بسبب تمكّنه من كسر عزلته الراهنة. أضف إلى ذلك أن «اعلان دمشق» لا يؤسس بتاتاً لا لتعامل أفضلي مع العمالة الواردة من الدول غير الخليجية الموقّعة عليه (بل حصل عكس ذلك) ولا لنظام من التبادل الحر (وهو أمر حصرته الدول الخليجية بدول مجلس التعاون دون غيرها).

ـ موقف **ثالث** يقضي بقبول تفرقة العرب إلى تكتلات اقتصادية تدور في أفلاك مختلفة: أوروبية، أو اسرائيلية أو غيرها. بمعنى آخر هو موقف يقول، فيما يخص «السوق» العتيدة تحديداً، بأنه إن أرغم الفلسطينيون (وربما الأردنيون) على الدخول في الفلك الاقتصادي الاسرائيلي مقابل حصولهم على الانسحاب العسكري الاسرائيلي فلا يجب أن يعمّم هذا، بحيث يبقى أكبر قدر ممكن من الدول العربية خارج اطار هذه المنظومة المفروضة علينا وغير المتكافئة.

هذه في الواقع مسألة في غاية الحساسية، وستطرح على كل طرف عربي: الالتحاق بالمثلث الاسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني أو بالعكس البقاء خارجه. تطرح المسألة على الطرفين العربيين المعنيين أولاً: هل يشترطان دخول أطراف عربية أخرى أو لا. وهي تطرح أيضاً على مصر (ذات العلاقات التصالحية مع اسرائيل) وطبعاً على لبنان وسوريا، ناهيك عن الدول الأخرى. إن الأمر الواضح الذي لا مفر منه هو أن الدول اجمالاً، والعربية منها خصيصاً، عاجزة عن أن تؤمن مستقبلاً اقتصادياً لها بصورة منفردة. فالتجارة الدولية تتجه بوضوح نحو مستويات أعلى من التفرع الاقليمي، بحيث تميل التجارة الداخلية في كل اقليم إلى الارتفاع الحاد، كما تؤكد المؤشرات المتوفرة عن شرق آسيا وأوروبا الغربية والدول المتفرعة عن الاتحاد السوفياتي ومنظومة «نافتا» في أمريكا الشمالية. ونمو التجارة الاقليمية يحصل أحياناً دون اتفاقات تبادل حر، إنما

تأتي هذه الاتفاقات (مثل اتفاقية «نافتا») لتكرّس هذا الاتجاه قانونياً وتقوّي منه. هناك إذن اتجاه واضح لعمليات استقطاب اقليمي، تتراكض الدول للتأقلم معها، علماً منها أن نظام السوق في نهاية القرن العشرين يفترض أسواقاً أوسع بكثير من أسواق الدول الوطنية. وتتمثّل هذه العمليات الاستقطابية أحياناً بميل عفوي للاستقرار البشري (كمثل وجود ملايين من الفيتناميين في كمبوديا) أو للتعامل بعملة معينة (كانتقال غرب سلوڤينيا لاستعمال الليـر الايطالي) أو للانتقال عن طريق محددة (كاستعمال الأكراد العراقيين تركيا باباً نحو الخارج) أو الإبقاء على لغة تجارية ـ اقتصادية ـ ادارية (كاللغة الروسية في كازاخستان).

إذن الاستقطاب الاقتصادي بما يتجاوز الأسواق الوطنية الضيقة هو القاعدة، ولذلك لا تستطيع الدول العربية المعنية الردّ على الاستقطاب الاسرائيلي المحتمل بعد اقامة اتفاقات الصلح بمجرد رفضه المبدئي، إذ عليها أن تقبل بضعفها المحتم إن لم تدخل في اتفاقات اقليمية بديلة، هي ليست الآن متوفرة. سيصعب مثلاً كثيراً على مصر أن ترى سوقاً خليجية موحّدة قبل نهاية القرن، واستقطاباً مثلثاً حول نهر الأردن، واستقطاباً أوروبياً للمغرب وهي تبقى وحيدة بينما صادراتها الخارجية (مع ٦٠ مليون نسمة) تكاد لا تتجاوز اليوم ٤٠ بالمئة فقط من مجمل الصادرات الاسرائيلية. ولا أعتقد أن اتفاقات ضيقة محلية بين مصر والسودان مثلاً أو بين سوريا ولبنان، قادرة على الرد العملي، ولا عمليات التوحيد الشامل كالذي حصل بين شطري اليمن، إنما الحاجة كما يبدو إلى وحدات تعامل أوسع بكثير.

لذلك، قد تكون الضحايا الاقتصادية المباشرة لقيام هذه «الأسواق» المحلية دول غير منخرطة لا في المثلث ذي القطب الاسرائيلي ولا في مجلس التعاون الخليجي، ولا مستقطبة أوروبياً: أي بالذات كل من مصر والعراق وسوريا واليمن ولبنان. ومن المفارقات الموجعة ان هذه هي اجمالاً دول قدّمت في السابق عطاءات متميزة، ولو متفاوتة، للفكرة العربية. فهل تبادر هذه الدول بالذات إلى اقامة نظام تبادل حر بينها مغلّبة اعتبارات المصلحة المتبادلة على الحساسيات السياسية المعروفة كما على الشعارات القومية البالية، أم أنها تلتحق بـ «السوق» المبنية من على جانبي نهر الأردن لتعزز الموقف العربي داخلها؟ إن هذه التساؤلات تشير في الواقع إلى أن «دول الطوق» أصبحت أقرب إلى أن تكون «مطوقة» بمشروع «السوق» بدلاً من أن تطوّق اسرائيل أو غيرها، فالطوق ليس في يدها بل حول رقبتها.

ومن الصعب الجزم بما ستنتهي إليه هذه الدول، فتختار بين احتمالات التفرّد العقيم بالسوق الوطنية الضيقة أو إقامة نظام عربي جزئي محوره مصري ـ سوري ـ عراقي أو الانخراط المتدرج بـ «السوق» العتيدة. فلكل من هذه الخيارات مزاياه، ولو أن الانطواء الاقتصادي على الذات يبدو أكثرها ايذاء في المرحلة الحالية. أما الخيار بين الاحتمالين الآخرين، فله شروط مسبقة يحسن بالدول العربية انجازها لتحسين شروط انضوائها في أي منهما. و**أول** الشروط المسبقة رفع العقوبات المفروضة على العراق وإعادة دمجه في الأسرة الاقليمية على أن يكون هذا التطور نتيجة مسعىً عربي فعلاً. والشرط المسبق **الثاني** هو دعم سوريا ولبنان والأردن كي تحصل على أقل النتائج الممكنة سوءاً من تفاوضها الجاري حالياً مع اسرائيل. والشرط المسبق **الثالث** الضغط على الدول النفطية للعودة عن اتجاهها الحالي نحو التقليل من العمالة العربية أو طردها جماعياً. والشرط **الرابع** المسبق هو، للأسف، الخروج من المشاريع العربية الطوباوية الشاملة والتركيز على قيام محور مشرقي اقتصادي، لا هو خليجي ولا مغاربي، ولا هو دائر في الفلك الاسرائيلي. فإن تم

ذلك فعلاً، فإن امكانات تعديل شروط قيام تلك «السوق»، إن لم يكن مواجهتها أو القضاء عليها، تصبح متوفرة.

ما هو موقع تركيا من هذه السيناريوهات؟ تتعدّد الآراء هنا بين عدم المبالاة بهذا البلد الكبير وبين الدعوات للاحتماء بها والتعاون معها لوقف «المد الاقتصادي الاسرائيلي». ويتساءل المرء إن لم يكن المستقبل الاقتصادي يحمل في طياته نوعاً من الحشر للمشرق العربي بين فكّي كماشة أحدهما اسرائيلي والآخر تركي، كلاهما في نمو مستمر، ولديهما اقتصاد حجمه متقارب وانفتاح واضح على الغرب المصنّع وطموحات اقليمية اقتصادية كبرى، خصوصاً بعد أن أقفلت بوجه تركيا أبواب البلقان من جهة وأبواب دول آسيا الوسطى الاسلامية من جهة أخرى، فعادت تركيا تركّز من جديد على امتدادها الاقتصادي نحو الأسواق الشرق ـ الأوسطية.

والواقع أن انتماء الأتراك الديني لا يغيّر كثيراً من نظرتهم الفوقية إلى العرب ومن شروطهم التعجيزية المستكبرة على سوريا والعراق في مجال المفاوضات المائية، ومن ابتعادهم الذهني الشاسع عن أي نوع من التعاطف العميق مع الولايات العثمانية العربية سابقاً (على الرغم من دعوات حثيثة للتواطؤ ضد تقرير المصير الكردي). ويبدو التعامل التركي أحياناً مع العرب أقسى من تعامل اسرائيل أو بالمستوى نفسه من الاستعلاء. من هنا عدم تصورنا لفائدة كبرى من الالتصاق بتركيا قبل تحقيق الشروط المسبقة المذكورة سابقاً. ولكن هذا لا يمنع أمرين اثنين: **الأول**، ضرورة التوصل إلى اتفاق خطّي رسمي، وفي أسرع وقت بين تركيا وسوريا والعراق حول اقتسام عادل لمياه الفرات وفق قواعد القانون الدولي. أما **الثاني** فهو تصوّر قيام لا تعاون بين تركيا واسرائيل فحسب، بل نشوء ممكن لنوع من التنافس الصناعي بينهما. والواقع أن دراسة التأثيرات المحتملة للتسوية في المبادلات التركية ـ الاسرائيلية نحو مزيد من التعاون، أو مزيد من التنافس، هي من المشاريع البحثية المستعجلة.

٣ ـ «السوق» وجدلية التراث والحداثة

قد يستنتج البعض من ترجيح قيام «السوق» حججاً اضافية لاعتبار أن قيامها مناهض «للوضع الطبيعي»، «للأصول» أو «لتراث» المنطقة الثقافي والسياسي بل والديني. والواقع أن حداثة هذا المشروع هي بالذات سبب نجاحه الممكن، وأن أية ممانعة لهذا المشروع، أو أي تقديم لمشروع منافس وبالتالي بديل، مرتبطان بمدى تفوق هذا المشروع البديل لا بالتعلّق بما يسمّى اجمالاً «بالتراث» بل بمدى تفوقه على مشروع «السوق» في تأقلمه مع الحداثة. فمشروع «السوق» سيكتسب مزيداً من الزخم إن كانت ممانعته قائمة على فكرة الانطواء على الذات، وعلى الهوية التقليدية، وعلى التاريخ المعادة كتابته بألوان وردية، وعلى الماضوية العقيمة. إن طرح أي بديل لحداثة مشروع «السوق»، لن يتقدم، إلّا بتمسك أصحاب المشروع البديل بوسائل تبز «السوق» حداثة وعقلانية ونظرة حازمة نحو المستقبل بدلاً من الماضي، وإلّا تحوّلت تلك الممانعة إلى بكاء متجدد على الأطلال مما لا يؤذي أصحاب مشروع «السوق» بل يعطيهم قوة مقتبسة من ماضوية وسلفية منافسيهم. إن طرح مشروع «السوق» من خلال تصويرها كهجوم معادٍ «للحداثة» على «الأصالة» هو أفضل طريق لمساعدة «السوق» على التحقق.

ولو خرج العروبيون من قيلولتهم الفكرية المستمرة لرأوا بوضوح أن من شأنهم أن يفخروا ويعتزوا بالتمسك بمشروع التحديث الشامل بدلاً من أن يتبرأوا منه خائفين مذعورين كما نراهم

هذه الأيام أمام صعود التيارات الأصولية. فهل لنا أن نذكرهم مثلاً بأنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، خاض الغرب ثلاث جولات عسكرية كبرى ضد أطراف عربية كانت كلها بهدف القضاء على مشاريع عروبية تحديثية. ودون العودة إلى قضاء التفاهم الغربي على مشروع محمد علي التحديثي في القرن التاسع عشر، فلنشر إلى حملة السويس على مصر الناصرية، وإلى حملات الجيش الفرنسي على ثورة الجزائر التحررية، وأخيراً إلى حملة الغرب العسكرية على العراق بعد احتلاله الكويت. تختلف مبررات الغرب، ويختلف مدى التفهم العربي والتعامل مع كل من هذه الحملات العسكرية. لكن اختلاف الظروف والمبررات لا ينفي أمراً واحداً أساسياً يتعلق بهوية هدف الحملات العسكرية الثلاث، إذ إن مصر الناصرية وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية والعراق بنظامه الحالي تجمعها معاً ارادة تحديثية حقيقية، على الرغم من اختلافاتها العميقة في المجالات الأخرى. وإذا كان الغرب مستعداً لشن الحملات الواسعة على هذه الأهداف الثلاثة فلأنه اعتبرها، وعن حق، مهددة لمصالحه الحيوية، وقد بدأت تكتنز من أسباب الحداثة في التفكير والتنظيم والتقنية ما يكفي لأن يكون تهديدها للمصالح الغربية (بوسائل مقبولة أولاً) أمراً يجب أخذه بالحسبان، وإن أمكن تدميره من أساسه. ويمكن سحب الخلاصة نفسها على محاربة الغرب الشيوعية والاتحاد السوفياتي بوصفها مواجهة لمشروع تحديثي. بينما لا يمكن لنا أن نجد في صراعات القرن العشرين حملات عسكرية غربيةحازمة كبرى على دول وقوى تحمل مشاريع تقليدية أو أصولية. لا! لا ينصر الغرب أولئك الآخذين بأسباب الحداثة، بل يرى فيهم بالإجمال خطراً، وهو يأنف عن تهديدهم وضرب تقدمهم، وهذا في رأيي مبرّر كافٍ لكي يتمسك العروبيون بميولهم السابقة نحو الحداثة بدلاً من أن يركضوا لاهثين وراء الأصوليين ودعاة التقليد وممجدي الماضي السحيق ليقنعوهم، بأنهم مثلهم، دعاة تراث وتقليد.

لا أقصد مما سبق البتة التقليل من أهمية التقاء العروبيين التحديثيين ودعاة الصحوة الدينية حول عدد من الأهداف الكبرى كمثل مواجهة الضغوط الخارجية أو الدعوة إلى التوحّد. إنما المسألة ليست في المفردات ولا حتى في القواعد الايديولوجية. فهناك قوى دينية مرتبطة تماماً بالقرارات الأمريكية ومنضوية بشكل أو بآخر حتى سقفها (كما خلال حرب أفغانستان)، كما أنه هناك قوى تحديثية ليست إلّا امتداداً تافهاً مقلّداً للقوى الغربية. ويقيني أن التمسّك بالأفكار الأصولية أو بالمشاريع التحديثية ليس أمراً أساسياً في نتاجه الفعلي، إنما المسألة هي التناقض الواضح بين الفكر السلفي والفكر المبدع. والسلفية منهاج نفساني قد يعبّر عنه بمفردات دينية أو قومية أو وطنية. السلفية إذن، لا هي ايديولوجيا، ولا هي بالضرورة دينية؛ هي بالأساس حالة نفسانية انطوائية عقيمة، تدعو إلى الايمان بشيء، وإلى الانتماء لجماعة ما، وطنية أو قومية أو دينية. وكأن الإيمان والانتماء بذاتهما كفيلان بردع الغاصب وبحل المعضلات، وبدفع الأعراض المرضية. لذلك فالسلفية، أيّاً كانت لغتها، هي أفضل ما يمكن أن يلقاه طرف خارجي: فهي سكونية مرتاحة لتفوّقها الأخلاقي، متمرّسة ببعض الشعارات البائدة، معتبرة أن نشاط الآخرين وتخطيطهم غير قادرين على المسّ بموقعها الثابت. وبالذات فالسلفية، أكانت دينية أو قومية أو وطنية ليست أبداً رداً مناسباً على المتغيرات الاقليمية والدولية الهائلة الجارية أمام أعيننا.

أبعد من ذلك، تقضي الحداثة بأن يكون للعقلانية الاقتصادية شأن غير الذي خصصناها بها حتى اليوم. والواقع أننا كنا نأنف عن ادخال المعطى الاقتصادي في تفسير التاريخ العربي نجاحاً وفشلاً بينما كان هو الأساس اجمالاً. فسكت العروبيون اجمالاً عن تأفف شعوبهم عن حمل وزر ثمن المواجهة العسكرية الدائمة، وسكتوا عن الأسباب والمطامح المالية التي دفعت عبد الناصر إلى

الضغط على السعودية من خلال اليمن أو العراق لاحتلال الكويت، أو مصر وتونس لاتخاذ مواقف ملتبسة من الحظر المفروض على ليبيا. وهل يجب التردد بأن الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات شرعية وشريفة وأن البوح بها ليس فقط ممكناً، بل هو ضروري؟ لذلك فإن من عناوين التمسك بالحداثة، تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الايديولوجية والحكم على أية سياسة أو على أي حاكم لا بمعايير الخطب الرنّانة من القضايا الكبرى التي يسعى الحكام دائماً إلى جرّنا إليها، بل بمقاييس عادية روتينية، متواضعة، كنمو الناتج الداخلي، ومستوى البطالة، وتحسين شروط المعيشة، والفائض في التجارة الخارجية، وانخفاض حجم الديون الخارجية، ومستوى التصنيع، وسرعة انتقال التقانة (التكنولوجيا) وتأصيلها والحرب الحازمة على الانفجار السكاني الذي يقضي حالياً أو يكاد على حظوظ الدول العربية بالنمو والرخاء. دعوة فلسفية أخرى؟ طبعاً. بل إنها في الأساس دعوة أخلاقية نحو مزيد من التواضع في تحديد الأهداف، وفي توضيح الامكانات، كما في الاعتراف بالعوائق والصعوبات... علّنا نتمكن آنذاك من الكفّ عن هذا التأرجح العقيم بين الأوهام الطوباوية والشعور المقيم بالعجز، بين الكبرياء القومية غير المبررة والقنوط البائس اليائس، فنضع قدمينا الاثنتين على أرض الواقع الملموس بصعابه الواضحة الجلية... وبإمكاناته الهائلة أيضاً □

المراجع الواردة في النص

١ ـ العربية

سلامة، غسان. «الجامعة والتكتلات العربية.» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

ـــــ. «العرب، اسرائيل، أمريكا، والمفاوضات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

ـــــ. «عوائق الواقع العربي القطري.» ورقة قدّمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

٢ ـ الأجنبية

Castaneda, Jorge. «Can NAFTA Change Mexico?» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 4, September-October 1993, pp. 66-80.

Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism.* Oxford, U.K.: Basil Blackwell, 1990.

Harvard University and MIT. *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition.* Cambridge, Mass.: The Institute for Social and Economic Policy in the Middle East; John F. Kennedy School of Government, 1993.

Heikal, Mohammed Hasanayn. «Egyptian Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* vol. 56, no. 4, July 1978.

Hersh, Seymour, *The Samson Option: Israel, America and the Bomb.* Boston: Faber and Faber Limited, 1991.

Hobsbawm, Eric John. *Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality.* [Cambridge]: Cambridge University Press, 1991.

Lewis, Bernard. «Rethinking the Middle East.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992.

World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.* Washington, D.C.: The World Bank, 1993. (Report no. 11958).

———. *Mid-East Peace Talks Regional Cooperation and Economic Development: A Note on Priority Regional Projects.* Washington, D.C.: Middle East and North Africa Region, Technical Development; The World Bank, 1993.